الأمم المتحدة

A/C.5/58/SR.34

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
14 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كمونيشيك ..... (الجمهورية التشيكية)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنيتسوف

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-27329 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع) (A/58/723 و A/58/732)

١ - **السيدة بولارد** (مديرة شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): عرضت مذكرة الأمين العام بشأن تنفيذ الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٥٧ (A/58/723) وقالت إن الجمعية العامة طلبت في هذا القرار من الأمين العام إعادة ٥٠ في المائة من صافي النقدية المتاح لقيده لحساب الدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومقداره ٠٠٠ ٤٤٦ ٨٤ من دولارات الولايات المتحدة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وقررت أن ترجئ إعادة نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ فيما يتعلق بأرصدة البعثات المنتهية المدرجة في الفقرة ١ من المذكرة. وبلغ صافي النقدية المتاح لقيده لحساب الدول الأعضاء ٠٠٠ ٣٩٩ ٥٧ دولار في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٢ - وأشارت إلى أنه تم تقديم قروض مجموعها ١٥٢ مليون دولار، في الفترة ما بين ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ لتغطية تكاليف استمرار عمليات الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وجاءت تلك القروض نتيجة نقص شديد في النقدية يعزى إلى عدم سداد جزء كبير من الأنصبة المقررة، مما هدد قدرة تلك العمليات على الاستمرار. وبلغ الرصيد النقدي المتوفر في صندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ مبلغ ٧٤ مليون دولار. وإذا أضيف هذا المبلغ إلى المبلغ المتاح حالياً في الحسابات الخاصة للبعثات المنتهية ومقداره ٥٧,٤ مليون دولار، يصبح المجموع ١٣١,٤ مليون دولار.

٣ - ومضت قائلة إن مجلس الأمن أنشأ عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بموجب قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) وأعلن استعداده لإنشاء قوة لمواصلة بث الاستقرار في هايتي (القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)). وسيترتب على تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة ١٢ شهرا أخرى، وللعمليتين المحتملتين في بوروندي والسودان، احتياجات نقدية فورية قبل أن تتمكن الجمعية من استعراض الميزانيات ذات الصلة والمبالغ المقرر تقسيمها كأنصبة مقررة، والموافقة عليها. وعلاوة على ذلك، هناك فاصل زمني كبير بين الموافقة على الأنصبة المقررة وجمع الاشتراكات.

٤ - واستطردت قائلة إنه سيلزم لذلك استخدام الرصيد النقدي المتاح في البعثات المنتهية (٥٧,٤ مليون دولار) والمبلغ المتاح في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام (٧٤ مليون دولار) لتلبية الاحتياجات النقدية الفورية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والبعثات المحتملة الجديدة. وفي ظل هذه الظروف، تقتضي الحكمة إرجاء إعادة مبلغ ٠٠٠ ٤٤٦ ٨٤ مليون دولار، الذي يمثل ٥٠ في المائة من صافي النقدية المتاح لقيده لحساب الدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وأن تعود الجمعية العامة إلى بحث هذه المسألة في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والخمسين.

٥ - **السيد كوزنيتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة الوارد في الوثيقة A/58/732. وقال إن اللجنة الاستشارية أجرت تحليلاً شاملاً، لمسألة إعادة النقدية المتاحة لقيدها لحساب الدول الأعضاء من البعثات المنتهية ولمستوى الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، مع الأخذ بعين

الاعتبار الاحتياجات النقدية المتوقعة لعدد من بعثات حفظ السلام المحتملة.

٦ - ومضى قائلا إن المنظمة تواجه وضعاً غير عادي من المحتمل أن تتوالى فيه بعثات كبيرة ومكلفة الواحدة بعد الأخرى. وسيلزم لذلك استخدام النقدية المتاحة في البعثات المنتهية لإكمال الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وأشار إلى أنه جرى تقديم قروض مجموعها ١٥٢ مليون دولار لتغطية العجز الكبير في النقدية من أجل بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وذلك بسبب عدم سداد الاشتراكات المقررة.

٧ - وأوضح أنه رغم أن إرجاء إعادة النقدية المتاحة إلى الدول الأعضاء هو قرار سياسي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فإن النقدية المتاحة في البعثات المنتهية كانت المصدر الوحيد للاقتراض فيما بين البنود عند نفاد النقدية من المحاكم أو من البعثات العاملة. وبالنسبة لخيارات التمويل الأخرى، مثل الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، فهناك قيود مفروضة على الاستخدام. وإضافة إلى ذلك، يتعين أن يغطي الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام الاحتياجات الفورية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية والبعثات المحتملة الأخرى، ولا تمتلك مخزونات الانتشار الاستراتيجية القدرة على مواجهة كل الاحتمالات. ولن يؤدي رفع مستوى الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام إلى علاج مشكلة السيولة على المدى القصير، التي لا يمكن حلها إلا عن طريق تحسين نمط سداد الاشتراكات المقررة.

٨ - وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية توصي بقبول مقترحات الأمين العام بالإبقاء على المستوى المأذون به للصندوق عند مستوى ١٥٠ مليون دولار واستخدام الرصيد الزائد على المستوى المأذون به للصندوق لتمويل حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٩ - **السيدة ستانلي** (أيرلندا): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه (إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا) والبلدان المنتسبة إليه (بلغاريا وتركيا ورومانيا) وبلدان عملية الاستقرار والانتساب (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا) بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين والنرويج، فقالت إن تأجيل إعادة مبلغ ٨٤,٤ مليون دولار إلى الدول الأعضاء المتوفر لدى بعثات حفظ السلام المنتهية لتلبية الاحتياجات النقدية الفورية للبعثات الجديدة والمحتملة لن يوفر حلاً للمشاكل المالية الملحة والمستمرة التي تعاني منها الأمم المتحدة، بل سيكون مجرد ''ضمادة'' مؤقتة. وتقوم حالياً الدول التي سددت اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد بدعم الدول التي لم تسدد؛ والاحتفاظ بالنقدية المتاحة في البعثات المنتهية هو شكل آخر للدعم الذي لن يحظى بموافقة الاتحاد الأوروبي.

١٠ - وأضافت أن المنظمة تواجه نقصاً في النقدية بسبب تأخر العديد من الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها المقررة أو عدم تسديدها لها وحثت، في هذا السياق، الولايات المتحدة على استعراض وتعديل جدول تسديدها لضمان قدرة الأمم المتحدة على الاستمرار من الناحية المالية طوال السنة. وطلبت في ختام كلمتها من الأمين العام إصدار بيان واضح عن أسباب مشاكل التدفق النقدي التي تعاني منها المنظمة.

١١ - **السيد دوتون** (استراليا): قال، متكلما باسم كندا ونيوزيلندا أيضا، إن الأمم المتحدة تواجه تسارعاً غير عادي في أنشطة حفظ السلام، مما يخلق احتياجات نقدية ضخمة قد تتجاوز مستوى الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. ومن الضروري أن يتوفر تحت تصرف الأمم المتحدة النقدية الضرورية لبدء تلك البعثات بسرعة وبشكل فعال. وفي نفس الوقت، أصبح وضع النقدية أسوأ مما ينبغي أن يكون بسبب عدم سداد كثير من الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالرغم من التزاماتها القانونية للقيام بذلك.

١٢ - واستطرد قائلا إن الأمين العام قدم حلا ممكنا عن طريق الاحتفاظ بمبلغ ٨٤ مليون دولار المتاح في حساب البعثات المنتهية. ولو كان الطلب لمجرد التوسع الاستثنائي في أنشطة حفظ السلام، لكان الجواب أبسط، ولكن الطلب نتج أيضا عن معاناة الأمم المتحدة بسبب عدم قيام الدول الأعضاء بالتسديد. وهذا يثير مسالة مبدأ، لأنه يطلب من دول أعضاء أن تتغاضى عن أموال تستحقها من أجل تحسين وضع سببته دول أخرى لم تُسدد اشتراكاتها. وهذا وضع جائر، لأنه ينبغي ألا تغطي الدول التي وفت بالتزاماتها التزامات غيرها من الدول.

١٣ - وأضاف أن الوفود التي يتكلم باسمها ترغب في تلقي موجز كامل للحالة النقدية الحالية وقائمة بالالتزامات غير المسددة مفصلة حسب الحساب والدولة العضو. وسيكون من المفيد الحصول على ورقة تُبيِّن الدول التي تستحق الأموال التي ترغب الأمانة العامة في الاحتفاظ بها، وتحدد الدول التي عليها متأخرات في حسابات أخرى. ويمكن استكشاف حلول بديلة أكثر عدلا، مثل الاحتفاظ بأموال الدول التي عليها متأخرات في حسابات أخرى فقط، أو استخدام المبالغ المسجلة لحساب هذه الدول للتعويض عن متأخراتها. وسيكون من المفيد أيضا معرفة ما إذا كانت الدول المدينة بمتأخرات كبيرة تستطيع حل المشكلة عن طريق هذه المتأخرات بسرعة، وما إذا كانت تسديدات الدول التي دُفعت مؤخرا أو المتوقعة قد غيرت الوضع بشكل عام. وأخيرا قال إنه ينبغي مناقشة إمكانية قيام الأمانة العامة بالاقتراض من بعثات أخرى عاملة لحفظ السلام بهدف بدء بعثات جديدة.

١٤ - وقال إنه لا الميثاق ولا أي قرار آخر صادر عن الجمعية العامة يمكن الدول من اختيار الحسابات التي ترغب في تسديدها أو موعد السداد. ويجب على جميع الدول الأعضاء بذل جهود فورية لتسديد المبالغ المتأخرة عليها باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها ضمان الاستقرار المالي للأمم المتحدة.

١٥ - **السيد ويتر** (أوروغواي): قال إن حكومته تُعطي أولوية عليا لعمليات حفظ السلام، وبالرغم من صعوبة وضعها المالي، فقد بذلت كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها. وتأخذ مساهمتها الرئيسية في عمليات حفظ السلام شكل تقديم الموارد البشرية. ونُشر ما يزيد على ١ ٨٠٠ فرد من قواتها في مختلف البعثات، وخاصة في أفريقيا.

١٦ - وأضاف أنه يتعين على اللجنة أن تُعالج الأثر المالي لعمليات حفظ السلام التي تمت الموافقة عليها مؤخرا والعمليات المحتملة الجديدة بأفضل الوسائل الممكنة. وأشار إلى أن احتياجات التمويل المتوقعة المفصلة في الفقرات ٦ و ٧ و ٩ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/58/732) تُظهر بوضوح أن الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام وحسابات البعثات المنتهية، لن يكونا كافيين. ورغم تعرض الممارسة المتعلقة بالاقتراض من بعثات أخرى، وهي بديل لا يؤيده وفده، لانتقادات شديدة، فإن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام. فالبلدان الرئيسية المساهمة بقوات هي بلدان نامية ذات موارد محدودة، والتأخر في بعض الحالات في رد

المبالغ لها ما هو إلا تضحية بها. والوضع معقد، غير أن اقتراح الأمين العام هو أكثر الحلول عملية.

١٧ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): قالت إنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن تتحمل الدول الأعضاء نفقات المنظمة. ووفقا لذلك، ينبغي أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. غير أنه ينبغي النظر بتعاطف للدول غير القادرة على الوفاء بالتزاماتها نتيجة لصعوبات اقتصادية حقيقية.

١٨ - ومضت تقول إنه عندما نظرت اللجنة في إعادة النقدية المتوفرة من بعثات حفظ السلام المنتهية في أيار/مايو ٢٠٠٣، أيد وفدها اتباع منهج حذر، رغم موافقته على أنه من العدل رد المبالغ إلى الدول الأعضاء التي وفت بجميع التزاماتها للبعثات المعنية. وتم بعد ذلك منح قروض مقدارها ١٥٢ مليون دولار من أرصدة صناديق البعثات المنتهية لتحمل أعباء بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والمحكمتين الدوليتين. وأردفت قائلة إنه وإن كان وفدها لا يزال قلقا إزاء اتباع الممارسة المتعلقة بالاقتراض من بعثات أخرى فإنه يسلم بأن التسديد المتأخر للاشتراكات المقررة وعدم تسديدها لا يترك للأمين العام إلا خيارات ضئيلة.

١٩ - واستمرت قائلة إنه نظرا لأن النقدية من البعثات المنتهية هي المصدر الوحيد الذي يمكن استخدامه للاقتراض بصفة مؤقتة من بنود أخرى، ولأن احتياجات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، والبعثات المحتملة في هايتي وبوروندي والسودان وقبرص يمكن أن تتجاوز النقدية المتاحة في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، فمن الواضح أن الأمم المتحدة ليست في وضع يُمكّنها حتى من إعادة جزء من ملغ ٨٤,٤ مليون دولار المتبقي إلى الدول الأعضاء. وقالت إن وفدها يدعم لذلك اقتراح الأمين العام في الاحتفاظ بهذا المبلغ في الوقت الحاضر. وأشارت إلى أن موقف وفدها يستند إلى قناعة بأن حفظ السلام هو مهمة أساسية للأمم المتحدة تُسهم مساهمة كبيرة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وكذلك إلى قناعة بأن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية جماعية في ضمان استقرار المنظمة المالي.

٢٠ - وأضافت أن وفدها يلاحظ بقلق أنه قد يكون من الضروري تأجيل سداد مبالغ إلى الدول الأعضاء مقابل تكلفة القوات والمعدات المملوكة للوحدات، من أجل حفظ النقدية إلى أن تصل الاشتراكات المقررة. واستطردت تقول إن وفدها على ثقة من أنه سيجري بذل كل جهد ممكن لتجنب هذا الوضع، لأن تأجيل رد التكاليف سيفرض عبئا لا يمكن قبوله على الدول النامية.

٢١ - وفي الختام، أكدت للجنة استمرار التزام جنوب أفريقيا بالوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة كاملة وفي الوقت المحدد ودون شروط.

٢٢ - **السيد ويتمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): استهل كلمته بقوله إن وفده أعرب عن قلقه إزاء سلامة الأمم المتحدة المالية خلال الدورة السابقة وأكد أن وفده يمانع بشدة في توزيع أموال بعثات حفظ السلام المنتهية، لأن ذلك يلغي مصدرا رئيسيا للاقتراض من بنود أخرى. وأكد أن وفده لا يحبذ، في نفس الوقت، مفهوم الاقتراض من بنود أخرى الذي يوفر ملطفا اصطناعيا بدلا من أن يحقق الانضباط المالي اللازم. ومع ذلك فقد ساقت الأمانة العامة حججا تؤيد الاحتفاظ بالأموال نظرا للنفقات غير المتوقعة والاستثنائية لثلاث عمليات جديدة لحفظ السلام. واختتم كلمته قائلا إن وفده يميل إلى دعم طلب الأمين العام تأجيل التوزيع وأن تقوم الجمعية العامة بإعادة النظر في الموضوع في دورتها التاسعة والخمسين.

٢٣ - **السيد كندال** (الأرجنتين): قال إن وفد بلاده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو أوروغواي، وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢٤ - **السيد النجار** (مصر): قال إن وفده يوافق بشكل عام على البيانات التي أدلى بها ممثلو أوروغواي، وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن التدابير التي تتخذها الأمانة العامة لا تمثل بديلا لالتزام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المحدد، فإن الاتجاه لإنشاء عمليات جديدة لحفظ سلام يعطي مبررات لاقتراح الأمين العام.

٢٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): أشارت إلى أنه عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٢٣/٥٧، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لبعثات حفظ السلام ١,٤ بليون دولار. وفي نفس الوقت، استحقت نيجيريا، هي ودول أخرى مساهمة بالقوات، مبالغ ضخمة من الأموال. ولهذا، فإن اتخاذ قرار بإرجاء إعادة جزء من صافي النقدية المتاحة لقيدها لحساب الدول الأعضاء من البعثات المنتهية لم يكن قرارا سهلا. وقد تصرف وفدها انطلاقا من التزامه للمنظمة ورغبته في توفير الموارد اللازمة للأمين العام لتنفيذ ولاياته التي خولته إياها الدول الأعضاء.

٢٦ - وقالت إن الدول الأعضاء تواجه مرة أخرى خيارا صعبا. فقد أقر مجلس الأمن ولايات جديدة، وهناك عدد من البعثات المحتملة في الأفق. وستؤدي هذه العمليات إلى نشوء احتياجات نقدية فورية لا يمكن الوفاء بها من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام وحده. ومصدر التمويل الوحيد المتاح هو النقدية المتبقية في حسابات البعثات المنتهية.

٢٧ - ومضت قائلة إن تبني مسار العمل المقترح في الوثيقة A/58/723 سيؤدي إلى صعوبات جمة بالنسبة لنيجيريا. غير أن وفدها يتفق مع الأمين العام في أن الحصافة تقتضي إرجاء إعادة مبلغ ٨٤,٤ مليون دولار إلى الدول الأعضاء، وأضافت أن وفدها يشترك مع ممثلي أوروغواي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر في آراءهم في هذا السياق.

٢٨ - واختتمت كلمتها قائلة إنها تؤمن بضرورة قيام الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي الوقت المحدد ودون أية شروط على أساس قدرتها على الدفع. وتسعى نيجيريا بدورها إلى الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة ولا تزال مساهمة رئيسية بالقوات.

٢٩ - **السيد مازومدار** (الهند): قال إن وفده يوافق على أن الوضع فريد من نوعه. ففي الوقت الذي تمت فيه الموافقة على عمليات جديدة لحفظ السلام، عانى رصيد الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام والأرصدة النقدية من الانخفاض ونفد مخزون النشر الاستراتيجي. ويشعر وفده أيضا بالقلق إزاء اقتراض ١٥٢ مليون دولار من أجل العمليات الجارية ويفهم وفده أوجه القلق المشروعة للدول التي تشعر بأنها ينبغي ألا تُعاقب نتيجة لعدم سداد بعض الدول الأعضاء لاشتراكاتها. ويوافق وفده أيضا على أن اقتراح الأمين العام ليس إلا حلا مؤقتا كي لا تُصاب عمليات حفظ السلام بالشلل. وأكد أن وفده لا يقبل أي اقتراح لتغيير الممارسة السارية منذ أجل طويل بعدم الاقتراض من بعثات عاملة لحفظ السلام. غير أنه نظرا للوضع القائم لا يوجد أي بديل غير تأييد اقتراح الأمين العام.

٣٠ - **السيد بوهيدو** (الجزائر): قال إن الاقتراض من بعثات أخرى ليس حلا مثاليا، لكنه ضروري في بعض الحالات. لهذا فإن وفده يؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية.

٣١ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): قال إنه بالرغم من أن وفده لا يزال يشعر بالقلق إزاء الممارسة المتعلقة بالاقتراض

من بعثات أخرى، فإنه يُدرك أن الوضع المالي للأمم المتحدة يستلزم الاحتفاظ بالنقدية المتبقية في بعثات حفظ السلام المنتهية لمواجهة النفقات غير المتوقعة في بعثات أخرى. واختتم كلمته قائلا إن وفده يحث جميع الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون أي شروط.

٣٢ - **السيد روجانابايبوليا** (تايلند): قال إنه يُشارك المتكلمين السابقين في آرائهم التي عبروا فيها عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام. ودعا الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة، مشيرا إلى أنه نظرا لأن حفظ السلام هو أحد المهام الأساسية للأمم المتحدة، فلا بد للدول أن تدعمه.

٣٣ - **السيد شودري** (باكستان): قال إن وفده يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو جنوب أفريقيا والأرجنتين والولايات المتحدة. ويؤيد تماما اقتراح الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/723. ويرغب أخيرا في حث جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية للأمم المتحدة في الوقت المحدد.

٣٤ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفده يشارك المتكلمين السابقين في آرائهم التي أعربوا فيها عن دعمهم لاقتراح الأمين العام. ويوافق كذلك على آراء اللجنة الاستشارية.

٣٥ - **السيدة عفيفي** (المغرب): قالت إن وفدها يؤيد أيضا اقتراح الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية.

٣٦ - **السيدة بولارد** (مديرة شُعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قالت إن هناك عاملين وراء مشكلة تدفق النقدية في المنظمة. يتعلق العامل الأول بالبعثات الجديدة المتوخاة. وسيكون هناك فارق زمني كبير بين الموافقة على الاشتراكات المقررة لتلك البعثات وبين تحصيل الاشتراكات، وفي الوقت نفسه تجاوز الاحتياجات ما هو متوافر من نقدية في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. ويهدف الاقتراح الوارد في الوثيقة A/58/723 إلى علاج هذه المشكلة. والعامل الثاني هو عدم تسديد الاشتراكات المقررة الذي أدى إلى نقص كبير في النقدية في بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والمحكمتين الدوليتين. وقد تم تقديم قروض لدعم هذه العمليات، غير أن الحل الوحيد في الأجل الطويل هو دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد.

٣٧ - أما فيما يتعلق بالفترة الفاصلة بين الموافقة على الاشتراكات المقررة وجمع الاشتراكات، فأشارت على سبيل المثال على بعثة الأمم المتحدة في ليبريا التي أقرت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بينما لم يتم صدور بيان بمبالغ الاشتراكات المقررة حتى شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ عندما بدأ في ذلك الحين فقط وصول الاشتراكات. وكان على الأمانة العامة في أثناء ذلك أن تقترض ٧٦ مليون دولار من الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام لكي تتمكن البعثة من الوفاء بالتزامات التشغيل.

٣٨ - وردا على الاقتراح المتعلق بألا تحتجز النقدية المتوفرة في البعثات المنتهية إلا من الدول الأعضاء المتأخرة في التسديد في حسابات أخرى، قالت إن الأمانة العامة لا تستطيع اتخاذ مثل هذه الخطوة من جانبها فقط، وأنها تحتاج إلى موافقة الدول المعنية. وقالت ردا على اقتراح بإمكانية استخدام النقدية في بعثات حفظ السلام العاملة من أجل دعم البعثات الجديدة، أن هذه الممارسة محظورة بشكل واضح وفقا للتشريعات ويمكن أن توثر تأثيرا عكسيا على الاحتياجات التشغيلية للبعثات المعنية، وكذلك على المبالغ التي تسدد إلى الدول المساهمة بالقوات.

٣٩ - وأشارت في هذا السياق إلى أن الأمانة العامة وضعت أهدافا فصلية لتسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وقد تم الوفاء بهذه الأهداف في معظم البعثات، ومن المتوقع أن يتم سداد مدفوعات الفصل الأول لعام ٢٠٠٤ في أواخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/أبريل. غير أنه يمكن أن تكون هناك ضرورة لتأجيل دفع هذه المبالغ في حال بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لأنه إذا قرر مجلس الأمن تمديد البعثة لما بعد الموعد المقرر لتصفيتها في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، فسوف يتطلب الأمر تمويلا مؤقتا حتى يتم تقديم ميزانية منقحة في الخريف.

٤٠ - وبشأن طلب موجز عن الحالة النقدية الحالية قالت إن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية سيلقي بيانا في الجزء الثاني من دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين المستأنفة في أيار/مايو ٢٠٠٤، وسيشمل جميع جوانب عمليات المنظمة، بما في ذلك تدفق النقدية. واختتمت كلمتها قائلة إن دائرة الاشتراكات تقوم بإعداد قائمة بالاشتراكات غير المسددة، ستتاح في وقت لاحق من الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.